

## محكمة الصلح المدنية الموقرة بدمشق

الجهة المدعية : السيد ..... ، يمثله المحامي ..... ، بموجب سند توكيل  
صلحي ... رقم (٠٠٠٠/٠٠٠) الموثق بتاريخ ٢٠٠٠/٠٠/٠٠ ، من قبل مندوب رئيس  
مجلس فرع نقابة المحامين بدمشق .

المدعى عليه : السيد ..... ، المقيم في دمشق - حي ..... - شارع ..... - بناء  
..... - طابق .....

الموضوع : إخلاء لعلة الهدم .

تملك الجهة المدعية المقسم رقم (٠٠٠) من العقار رقم (٠٠٠٠) من منطقة .....  
العقارية بدمشق ، والذي هو عبارة عن دار للسكن في الطابق ..... بناؤها من حجر وإسمنت مسلح ،  
تتألف من ..... غرف وصوفا ومنتفعات ، والمبين عنوانها بجانب اسم المدعى عليه أعلاه .  
والمدعى عليه شاغل لتلك الدار بطريق الإيجار ، ولقاء بدل إيجار سنوي مقداره (.....) .....  
ليرة سورية في العام الواحد ، يدفع على أربعة أقساط . ( كما هو ثابت في صورة عقد الإيجار  
المرفقة ربطا ) .

وكادت الجهة المدعية قد حصلت من محافظة دمشق على رخصة بناء أصولية حملت الرقم  
(٠٠٠) وتاريخ ٢٠٠٠/٠٠/٠٠ ، تتضمن السماح لها بإشادة بناء جديد بدلا من البناء القديم الموجود  
فيه العقار المأجور واستغرق البناء الجديد كامل مساحة العقار المأجور (ربطاً بصورة طبق الأصل  
عن الرخصة المذكورة) .

وكان من الثابت قانوناً أن الفقرة /ز/ من المادة /٨/ من قانون الإيجارات رقم ٦ لعام ٢٠٠١ قد  
أجازت الحكم بالإخلاء إذا أراد مالك كامل العرصه المأجورة أو مالك جزء منها إقامة بناء جديد  
يستغرق في مساحته كامل العقار المأجور .

كما استقر الاجتهاد القضائي على :

{ إن رخصة البناء هي المعول عليها ولا تعتبر رخصة الهدم شرطا لازما حسبما استقر عليه اجتهاد  
هذه المحكمة } .

(قرار محكمة النقض رقم/٦٠/ أسس/٣٤٦/ تاريخ ١٩٨٩/٣/٩ المنشور في مجلة المحامون لعام  
١٩٨٩ صفحة ١٧١) .

الطلب : لذلك جئنا بهذه الدعوى نلتمس بعد الأمر بقيدتها في سجل الأسس لدى محكماتكم الموقرة دعوة

الطرفين إلى أقرب جلسة ممكنة وبعد المحاكمة والثبوت ، إعطاء القرار :

(١) - بإلزام المدعى عليه بإخلاء العقار المأجور وتسليمه إلى الجهة المدعية خاليا من جميع  
الشواغل .

(٢) - بتضمين المدعى عليه الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

دمشق في ٢٠٠٠/٠٠/٠٠

بكل تحفظ واحترام  
المحامي الوكيل